مرجعيات إسلامية بالقدس: نرفض اعتبار دائرة الأوقاف منظمة "إرهابية"

الخميس 7 سبتمبر 2017 07:09 م

رفضت مرجعيات إسلامية في القدس المحتلة، محاكمة الاحتلال لدائرة الأوقاف الإسلامية في القدس، واعتبارها "منظمة إرهابية".

ودعت المرجعيات في بيان لها، اليوم الخميس، سلطات الاحتلال إلى احترام الوضع القائم منذ عام 1967، (والذي بموجبه تعتبر أوقاف القدس كسلطة دينية تابعة للأوقاف الأردنية، ترفض اللجوء لمحاكم الاحتلال والاحتكام بقوانينها).

وفيما يلي بيان المرجعيات:

بيان صادر عن مجلس الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، والهيئة الإسلامية العليا، ودار الإفتاء الفلسطينية، ودائرة الأوقاف الإسلامية، بخصوص رفض محاكمة أوقاف القدس في محاكم الاحتلال

نتابع بقلق بالغ ما تقوم به قيادة الشرطة "الإسرائيلية"، والنيابة العامّة من خطوات خطيرة جدا بحق المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف، ومبانيه وساحاته ومصلياته ومنها "باب الرحمة"، ومحاولة إدخال الأوقاف الإسلامية في محاكم "إسرائيل"، واعتبار دائرة الأوقاف "منظمة إرهابية"، مع أنها الجهة الرسمية والدينية الوحيدة المسؤولة والتابعة لحكومة المملكة الأردنية الهاشمية، والتي تشرف إشرافا كاملا على المقدسات الإسلامية وأوقافها ومنها المسجد الأقصى المبارك، بجميع مبانيه ومساحاته البالغة ماية وأربعة وأربعون دونما، فوق الأرض وتحت الأرض، الواقع تحت وصاية ورعاية جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه

إننا نستهجن ونرفض ما تقوم به قيادة الشرطة التي تحاكم أوقاف القدس في محاكم الاحتلال، وبموجب قانون مكافحة الإرهاب على أساس أن الأوقاف "منظمة إرهابية"، أو تسهل دخول "إرهابيين" إلى باب الرحمة الذي هو جزء لا يتجزأ من المسجد الأقصى المبارك، وتحت ذريعة باطلة وادعاء كاذب، بأن هناك لجنة تسمى لجنة التراث والمصنفة "منظمة إرهابية" عاملة في مكاتب باب الرحمة

إننا نرفض إغلاق باب الرحمة بقرار من الشرطة منذ عام 2003، دون مسوغ قانوني أو شرعي، مدّعيا بأن هناك منظمة إرهابية في المكان تسمى [لجنة التراث] التي لا وجود لها، ورغم مطالبات الأوقاف مرارا وتكرارا إلغاء هذا القرار إلا أن الشرطة ترفض ذلك، بل وعمدت الآن إلى اتخاذ خطوات متطرفة لدى محكمة "الصلح الإسرائيلية" ضد أوقاف القدس والمسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف، وبالأخص ضد مبنى باب الرحمة داخل المسجد الأقصى

إننا نعتبر هذا الإجراء من قبل الشرطة اعتداء على حق الله سبحانه وتعالى واعتداء على المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف، وإدخاله في أمور لا يمكن أن يقال عنها "إلا تجرؤ على الله سبحانه وتعالى ومحاكمة مسجده الذي هو جزء من عقيدة مليار وسبعماية مليون مسلم".

وعليه فإننا نطالب الشرطة "الإسرائيلية" وسلطات الاحتلال بما يلي:

- احترام الوضع القائم منذ عام 1967 والذي بموجبه تعلم الشرطة "الإسرائيلية" أن أوقاف القدس كسلطة دينية تابعة للأوقاف الأردنية ترفض اللجوء لمحاكم الاحتلال والاحتكام بقوانينها، ولهذا السبب تغيبت أوقاف القدس عن جلسة المحكمة الجائرة التي انعقدت بتاريخ 30 آب 2017 واتخذت قرار من طرف واحد بإغلاق باب الرحمة لأجل غير مسمى ولم تحضر أوقاف القدس هذه الجلسة لرفضها مبدأ القضية

- احترام العهود والمواثيق والاتفاقيات مع الحكومة الأردنية الخاصة بالمسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف

- التوقف عن تجاهل قرارات مجلس الأمن و"اليونسكو" والشرعية الدولية، التي تعتبر أي إجراء أو قانون أو حكم محكمه صادر عن سلطة الاحتلال باطل ولاغي ويجب إلغاءه

- مبنى باب الرحمة جزء لا يتجزأ من المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف، البالغ مساحته ماية وأربع وأربعين دونما بجميع مرافقه ومبانيه فوق الأرض وتحت الأرض، وهو مكان عبادة للمسلمين وحدهم مثله مثل مسجد الصخرة المشرفة والمسجد الأقصى القبلي

- وقف استفزاز الشرطة للمسلمين في المسجد الأقصى المبارك والتعرض لمبانيه ومرافقه

- وقف الإدعاءات التضليلية وذرائع سلطات الاحتلال الباطلة التي تقول بأن هناك منظمة إرهابية تدعى لجنة تراث المسجد الأقصى تستخدم مبنى باب الرحمة كمكاتب لها، علماً بأن القاصي والداني يعلم أن باب الرحمة مغلق منذ عام 2003، وأن ما يدعى لجنة التراث قد تم حلها منذ ذلك التاريخ

- وقف استفزازات الشرطة "الإسرائيلية" وتواجدها داخل المسجد الأقصى، ووقف تدخلاتها في أعمال وصلاحيات دائرة الأوقاف الإسلامية